المالية العامة

الحاجات العامة

إعداد الدكتور حسن حجازي

الحاجات العامة

- **تعريفها:** هي الحاجة التي يحقق إشباعها منفعة عامة سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية، وليس منفعة خاصة.
- **معايير التميز بين المنفعة العامة والمنفعة الخاصة:**

١. الشخص الذي يقوم بعملية الإشباع فالحاجات الخاصة يقوم بإشباعها الأشخاص بينما الحاجات العامة يقوم بإشباعها الهيئات العامة عن طريق الإنفاق العام.

٢. الشخص الذي يحس بالحاجة فالحاجة العامة يحس بها المجتمع بينما الحاجات الخاصة يحس بها الأفراد

٣. أقل مجهود ممكن بمعنى آخر أقل تكلفة لأقصى منفعة.

٤. قيام الدولة بالوظائف التقليدية مثل الأمن والقضاء والمرافق التقليدية الأخرى.

المالية العامة في الدول المتقدمة

- **مرحلة الاقتصاد الحر**: تقوم هذه المرحلة على ترك الحرية في الحياة الاقتصادية للأفراد للقيام بالنشاط الاقتصادي اعتماد على مبدأ المنافسة التامة التي تحقق توازن السوق والأسعار ويقتصر دور الدولة على القيام ببعض الأنشطة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص وتخضع المالية العامة في ظل الدولة الحارسة وحياد المالية العامة إلى الأسس التالية:

١. يجب أن تحدد النفقات العامة في الوظائف والواجبات المعهودة للدولة. ولا تجبى الإيرادات إلا لتمويل النفقات العامة.

٢. أن يجري تغطية النفقات العامة العادية بالإيرادات العامة العادية ووسيلتها الضريبة.

٣-اعفاء الادخار من الضريبة وفرضها على الاستهلاك لأن الادخار يكون التراكم الرأسمالي وضريبة الاستهلاك تقلل من الطلب وبالتالي التضخم وتساعد على النمو الاقتصادي.

٤-صغر حجم النفقات وتساويها مع الإيرادات وتوازن الموازنة العامة.

٥-تستخدم الإيرادات في تغطية النفقات العامة دون تحقيق أي هدف اقتصادي أو اجتماعي (المالية العامة المحايدة)

مرحلة التدخل (المالية العامة المتدخلة)

- نتيجة للتطورات الاقتصادية التي حدثت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبداية القرن العشرين من أزمات اقتصادية وعرقلة النمو اضطرت الدولة للتدخل في حل الأزمات الاقتصادية التي عانت منها الدول وظهرت حاجة لتدخل الدولة وظهرت المالية العامة المتدخلة التي تقوم على الأسس التالية:

١-لم يعد تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات هدفاً بل أصبح الهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي على حساب الموازنة العامة.

٢-استخدام النفقات العامة والإيرادات العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وسياسة الدولة

٣-لم يعد لتوازن الموازنة العامة للدولة تلك القدسية بل أصبح بإمكان الدول أن تستفيد من الفوائض في سنوات معينة لتغطية العجز في سنوات أخرى.(الكساد والانكماش)

٤-الاهتمام بالآثار الكلية للنفقات العامة على الاقتصاد مثل إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة.

٥-أصبحت الضريبة وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ولم تعد مجرد وسيلة للتمويل واختلف النظام الضريبي من دولة إلى أخرى تبعاً لنظامها الاقتصادي حيث تتبع بعض الدول المتقدمة الضرائب المتصاعدة وفقاً للمراحل التي يمر بها اقتصادها .

المالية العامة في الدول النامية

- **خصائص الدول النامية:**

١-انخفاض الدخل الفردي والقومي وسوء توزيعه.

٢-انخفاض مستوى الاستثمار وتركزه في الاستثمارات العقارية والذهب والعملات الأجنبية. لعدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي.

٣-تبعية الاقتصاد المتخلف للاقتصاديات المتقدمة لاعتماد الدول المتخلفة على تصدير سلعة واحدة أو المواد الخام واستيراد معظم السلع الأخرى.

٤-سيطرة القطاع الزراعي واعتماده على الوسائل القديمة وعمل معظم السكان في هذا القطاع.

٥-الفقر أو ما يسمى بحلقة الفقر المفرغة (انخفاض الدخل القومي ← انخفاض الادخار وانخفاض الاستثمار ← انخفاض مستوى الدخل.

خصائص المالية العامة في الدول النامية

- انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي: حيث لا تتجاوز (٢٠-٢٥%) من الناتج القومي الإجمالي بسبب انخفاض دخل الفرد.
- انخفاض نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات العامة: التي تفرض على الدخل والثروة .
- سيطرة الضرائب غير المباشرة: مثل ضرائب الاستهلاك والضرائب الجمركية (٦٠ -٧٠%) بينما في الدول المتقدمة (٣٠-٤٠%) من حجم الضرائب.
- انخفاض كفاءة الجهاز الإداري الضريبي والوعي الضريبي: مثل انخفاض دخل العاملين في جباية الضرائب وكفاءتهم الإدارية مما يؤدي إلى عدم جباية الضرائب الحقيقية، و التهرب من دفع الضرائب لانخفاض الوعي الضريبي عند المكلفين بها.

أهداف المالية العامة في الدول النامية

- ضبط الاستهلاك: من خلال ضغط الاستهلاك غير الضروري بقصد التشجيع على الادخار والاستثمار.
- تعبئة المدخرات القومية: من خلال الادخار الإجباري الذي تعد الضريبة إحدى وسائله وتعبئة الفائض الاقتصادي لتمويل نشاطات التنمية من خلال شراء سندات الخزينة.
- توجيه النفقات العامة: لخدمة بناء البنية التحتية للاقتصاد والقيام بالأنشطة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص وبناء الهياكل الاجتماعية مثل التعليم والصحة والثقافة والإسكان والمواصلات.